



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مجلس النواب

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الوضع الماكرو-اقتصادي

ملخص تقرير التعاون الإنمائي-لبنان ٢٠٠٠-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سلسلة ملخصات لتقارير ودراسات عامة (١)

بيروت، أيلول ٢٠٠٠

المديرية العامة للدراسات والمعلومات/مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

LEB/99/008

المحتوى

- سلسلة الملخصات ٣
- ملخص تنفيذي ٤
- القسم الأول: الأداء الماكرو-اقتصادي ١١
- ١-١- النمو الاقتصادي ١١
- ٢-١- المالية العامة ١٤
- ٣-١- الدين العام ٢٠
- ٤-١- النقد والمصارف ٢٢
- ٥-١- ميزان المدفوعات ٢٦
- ٦-١- التسليفات المصرفية ٢٧
- القسم الثاني: الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) ٢٩
- ١-٢- الأهداف العامة ٢٩
- ٢-٢- العناصر الرئيسية ٢٩
- ٣-٢- تمويل الخطة ٣٣
- القسم الثالث: المساعدات الخارجية ٣٥

سلسلة الملخصات

تصدر في لبنان-وعن لبنان- تقارير ودراسات عديدة باللغات الفرنسية والإنكليزية والعربية ذات طابع وطني شمولي تتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. تعد هذه التقارير الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة العاملة في لبنان أو مراكز أبحاث لبنانية وعالمية أو الإدارات الحكومية العامة. وتتضمن هذه التقارير، على العموم، معلومات وتحليلات شاملة، من المفيد وضعها بتصرف السادة النواب وأعضاء اللجان النيابية المختصة.

وتحقيقاً لهذه الفائدة، ارتأت المديرية العامة للدراسات والمعلومات/مركز التطوير البرلماني، أن تعد ملخصات عن بعض هذه التقارير ترفعها إلى اللجان النيابية المختصة. ويتناول الملخص الأول "تقرير التعاون الإنمائي-لبنان ٢٠٠٠، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في شهر أيلول ٢٠٠٠ ويقع التقرير في حوالي ٢٩٠ صفحة تشمل على التطورات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان للعام ١٩٩٩ وعلى المساعدات الخارجية المقدمة إلى لبنان من صناديق التنمية العربية والدولية والمنظمات الأهلية العالمية، مع ملحقات إحصائية تفصيلية عن المشاريع كافة الممولة من مصادر التمويل الخارجية. والتقرير موجود في مكتبة مجلس النواب بعنوان

Development Cooperation Report-Lebanon 2000, September 2000.

ملخص تنفيذي

يأتي تقرير التعاون والتنمية عن لبنان هذا العام في وسط أزمة اقتصادية حادة ، وفي ظل انسحاب إسرائيلي ، طال انتظاره من جنوب لبنان. لذلك يواجه البلد في آن معا ضرورة التغلب على الحالة الاقتصادية الصعبة، وأولوية دمج جنوب لبنان بالإطار السياسي والوطني والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. يوفر جنوب لبنان فرصة مميزة من اجل الوصول إلى مصالحة وطنية ولتحقيق إجماع واسع في الآراء حول تشكيل برنامج وطني. جديد وإعادة تنشيط التنمية والنهوض بالبلد.

يتطلب حل الأزمة الاقتصادية الحالية اعتماد آلية عمل تتضمن من جهة حلا مناسبة لمشكلة الميزانية العامة ومن جهة أخرى إعادة تحفيز النمو، حيث أن حالة الركود الاقتصادي القائمة تؤثر سلبا على الوضع المالي ولا تسهل الإصلاحات الضرورية.

المالية العامة والإدارة العامة. يجب أن يباشر بإعادة إصلاح المالية العامة بالتزامن مع إعادة إصلاح الإدارة العامة - فتعزز كل واحدة منهما الأخرى. لا شك في أن تماسك السياسة الاقتصادية وبذل الجهود لتحسين أنظمة الحكم تزيد من فرص النجاح.

ان نتائج ميزانية العام ١٩٩٩ كانت مشجعة واستمر هذا الاتجاه المشجع خلال العام ٢٠٠٠ بالرغم من التطورات الحاصلة في الفصل الأول من العام ٢٠٠٠ والتي أدت إلى بعض التراجع. على الدولة أن تراقب بدقة نتائج العجز العام على السياسة المالية وبناء إطار معقول لبرنامج التصحيح المالي، الذي يوفر اتجاهها ورؤية عادلة، لاستكمال السياسات المالية مع إعادة الإصلاح. يجب أن يركز العمل على زيادة الإيرادات من خلال التحديث والإصلاح الضريبي (تحسين عملية الجباية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة TVA) وإنجاز خصخصة بعض المرافق والإصلاحات الإدارية الأخرى. تشكل الخصخصة إجراء أساسياً لتعزيز الإيرادات في مشروع التصحيح المالي. غير أن عملية التطبيق كانت مترددة وبطيئة، في حين كان يجب أن تكون أكثر ديناميكية لكي تحقق على الأقل هدف البرنامج. على الدولة ان تؤمن سياسة سليمة وإطاراً نظامياً موثقاً به لعمليات الخصخصة.

إن البرنامج الأساسي لإصلاح الإدارة العامة مازال ينتظر وضع تصور له بطريقة استراتيجية. إن دور الدولة في موضوع الاقتصاد الكلي وانعكاساته على هيكلية ووظائف وحجم الإدارات العامة، على الصعيد المحلي والوطني، لم يتم بعد توضيحه وتبنيه. لا شك في أن المجتمع المدني، يستطيع أن يلعب دوراً هاماً وداعماً من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بناء اتفاق جماعي على الحلول والأولويات وفي خلق جو عام حر ومنفتح.

إعادة تحفيز النمو. القضية المطروحة هي في تحديد السياسة الاقتصادية التي يمكنها تحقيق توزيع أفضل للموارد وفي الوصول إلى نمو مستديم. ولذلك فالمطلوب هو اعتماد سياسة نمو ينتج عنها الفائض اللازم لخفض عجز الميزانية. سيتطلب تطوير القطاع الخاص تركيزاً على كلفة الإنتاج والإنتاجية وبذل الجهود المكثفة لتجديد وتحديث إطار العمل فيه، كما في ذلك حكم القانون وتعزيز الأطر الناظمة للعمل والمحافظة على بيئة سليمة وإجراء عمليات الخصخصة. لقد اتخذت الحكومة عدداً من المبادرات لتحسين حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التسهيلات المالية، مما ينعكس إيجاباً على توفير فرص العمل، وتحفيز النشاط الاقتصادي خصوصاً في المناطق الريفية وتعزيز الفئة المتوسطة من المواطنين.

النمو والعدالة. إن النقص في فرص العمل الجذابة وما يتبعها من هجرة الأدمغة هي القضية التي يجب معالجتها عندما نتحدث عن النمو ونؤكد على التحرك في اتجاه مجتمع أكثر عدالة. المطلوب تعديلات طموحة في سوق العمل. يجب معالجة الضمان الاجتماعي كحجر زاوية لمستوى عيش ملائم ولحقوق الإنسان الأساسية. و يجب تسريع الإصلاحات في القطاعات الصحية والتربوية وتعميقها تأكيداً على إن الموارد البشرية هي الثوابت الأساسية للبلد، كما يجب حشد كل قدرات الافراد، بما في ذلك الجماعات المهمشة وغير المستفيدة اقتصادياً.

مشروع الخطة الخماسية الإنمائية (٢٠٠٠-٢٠٠٤). جددت الخطة في المفهوم الإنمائي بحيث جمعت معاً مسألتَي القدرة على المنافسة والمزايا التفاضلية من جهة، والاستثمار لتطوير التسهيلات والخدمات العامة التي يوفرها البلد من جهة أخرى، بهدف تحسين شروط المعيشة وإلغاء التفاوتات المناطقية. فالخطة ليست عملاً جامداً بل هي عمل قيد الإنجاز (work-in-progress) وهي تؤكد على أهمية الحاجة مستقبلاً إلى التحضير

والتحليل والى المراقبة المنهجية والمراجعة. حددت النفقات المخطط لها بـ ٥,٩٠٠ مليون دولار أمريكي، منها ٥٢% للبنى التحتية الاجتماعية والخدمات الأساسية، ٢٩% للبنى التحتية الأساسية و ١٩% للقطاعات المنتجة وبرامج تطوير القدرات التنافسية.

الإيناء والإعمار. لقد ركز مجلس الإيناء والإعمار في العام ١٩٩٩ على إنجاز المشاريع التي كان بوشر بها (مجموع النفقات ٧٣٠ مليون د.أ. منها ٣٠٠ مليون د.أ. تمويل أجنبي). ووقع اتفاقيات جديدة بقيمة ١٠٠ مليون د.أ. فقط. في نهاية العام ١٩٩٩، بلغ إجمالي الإنفاق ٧٧% من مجموع قيمة المشاريع المتعاقد عليها في الفترة السابقة. وإذا اخذ بالاعتبار احتياطي التمويل الأجنبي الموثق (٢,٢ مليار د.أ.) والمشاريع قيد التحضير (١,٧ مليار د.أ.) عند نهاية العام ١٩٩٩، يبدو أن الظروف كانت ملائمة لتنشيط إعادة الإعمار في ضوء أولويات الخطة. لكن الاستخدام الكافي وبالوقت الملائم لموارد المساعدات الخارجية يتطلب جهوداً لتحسين عمليات اتخاذ القرار السياسي وإلغاء العوائق الإدارية. كما يتطلب أيضاً جهداً من قبل المانحين لتسهيل آلياتهم وإجراءاتهم وإعادة النظر بشروط الاتفاقيات التي لا تتسجم مع المعطيات المحلية وإلغاء نقاط الاختناق.

جنوب لبنان. دعت الحكومة إلى مؤتمر أولي للدول المانحة في ٢٧ تموز ٢٠٠٠ لإطلاق حوار مع المانحين لحشد الدعم لجهود الحكومة والتعهد بسد حاجات سكان المناطق المحررة و تحضير لمؤتمر الدول المانحة. واعدت الحكومة خطة خماسية إنمائية لجنوب لبنان، تتضمن نزع الألغام، وتقديم المساعدات والتعويضات، والإيناء والتأهيل الاجتماعي-الاقتصادي، وتطوير البنى التحتية، وتقديم معدات وخدمات أساسية (١,٣ مليار د.أ.). منذ ذلك الحين، دعمت الخطة وحددت أولوياتها لتصبح قابلة للتنفيذ. إن وكالات الأمم المتحدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وفرت المساعدات والدعم في مختلف مراحل تحضير البرنامج. ويتمثل التحدي الأساسي للحكومة في جنوب لبنان في الأشهر القادمة بإنجاز دمج المنطقة المحررة بالاقتصاد الوطني والإطار الإنمائي. فسي الوقت الحاضر، يجب دعم مساعدات التنمية بهدف تقوية استقرار المنطقة وإنائها وهذا يتطلب من الحكومة، بالتعاون مع المجتمع المدني وبدعم الجهات المانحة لتحقيق نتائج سريعة وملموسة من خلال الالتزام بالعمل وصرف الأموال المتوافرة وتوفير سلسلة من عروض المشاريع لجذب اهتمام وموارد الجهات المانحة وإقامة آليات تنفيذ فاعلة.

تدفق المساعدات الخارجية. لم يتغير استخدام المساعدات الخارجية (قروض ميسرة ومنح من مصادر رسمية بما في ذلك مساعدات الطوارئ والإغاثة، ومساعدات المنظمات العالمية غير الحكومية) في العام ١٩٩٩ عما كان عليه في العام ١٩٩٨ فيما يتعلق بقيمة هذه المساعدات وتوزعها واتجاهاتها الرئيسية. إن إجمالي النفقات بلغ فقط ١٨٨ مليون د.أ. (١% أقل من ١٩٩٨)، منها ٩٧،٥ مليون قروض ميسرة و ٩٠،٥ مليون د.أ. هبات. ويعتبر هذا المستوى من الإنفاق منخفضا مقارنة مع مستوى الإنفاق في فترة ١٩٩٥-١٩٩٧ و بالنسبة لأهداف ومتطلبات البلد في عز مرحلة الإنماء والإعمار. ويتوقع أن يرتفع الإنفاق في السنوات القليلة المقبلة إلى ٢٥٠-٣٠٠ مليون د.أ. سنويا.

توزع الإنفاق بحسب نوع المساعدات. مثلت المساعدات الموجهة إلى تنفيذ المشاريع ٦٥% من مجموع المساعدات أي ١٢٣ مليون د.أ. (حوالي ثلاثة-أرباع القروض الميسرة). معظم هذه المساعدات جاءت من مصادر عربية وأنفقت على بنى تحتية لخدمات اجتماعية. وبلغت مساعدات التعاون التقني ٣١% من مجموع النفقات أي ٥٨ مليون د.أ. ، وقد جاءت هذه المساعدات بشكل أساسي من فرنسا، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، وكالات الأمم المتحدة. أما المساعدات المخصصة إلى مجالات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية والتنمية الاجتماعية والتنمية الإدارية فقد استفادت منها القطاعات المعنية بتنمية الموارد البشرية. إن المصدر الأساسي المتوقع منه زيادة هذا النوع من المساعدات مستقبلا هو الاتحاد الأوروبي. ومن الموصى به وضع سياسة تعاون تقني وبناء قدرات إدارية مناسبة بهدف استقطاب واستخدام أفضل لطاقت التعاون التقني الكبيرة.

التوزع القطاعي للمساعدات. إن توزيع المساعدات الجارية على القطاعات يكشف أهمية زيادة حصة القطاعات الاجتماعية بمعناها الواسع- ومع ذلك، فإن التركيز ما زال موجها إلى إنماء البنى التحتية بدل تنمية القدرات. ففي عام ١٩٩٩، كانت هنالك زيادة كبيرة في الإنفاق على تطوير الموارد البشرية، ٤٢ مليون د.أ. أو ٢٣% من المجموع. ونظرا للأهمية الاستراتيجية لقطاع التعليم، فإن هذا القطاع قد نال حصة كبيرة. أما نفقات الإنماء الاجتماعي فتقدر بـ ٣٢ مليون د.أ. (١٧%)، منها تقريبا ثلاثة-أرباع للمياه ولتعزيز البنى الصحية، أما الرصيد الباقي فكان للإدارة الاجتماعية بصورة خاصة. وبلغت النفقات على العناية الصحية ٣١ مليون د.أ. ، غير أنها لم تحقق الأهداف المتوقعة لتوفير العناية الصحية لكل، حيث أن ١٨% فقط منها خصصت للعناية الصحية الأولية وللوقاية و ٨١% لبناء المستشفيات وتجهيزها. ويقترح زيادة مساعدات الأطراف المانحة وتوجيهها لبناء القدرات في

الخدمات الاجتماعية الأساسية . ولم يستفد عدد من القطاعات بما في ذلك إدارة المساعدات الخارجية وسياسات التكنولوجيا والإحصاءات العامة والشؤون الخارجية من المساعدات كما أن عدداً آخر من القطاعات مثل الإدارة الاقتصادية و دعم إنماء القطاع الخاص حصل على مساعدات ضئيلة. هناك حاجة لمراجعة كل البرامج التمويلية لملاقاة أهداف الحكومة الإنمائية.

مصادر التمويل. كما في السنوات السابقة، جاءت أكثرية المساعدات بالقنوات الثنائية (٥٥%) ومتعددة الأطراف من خارج وكالات الأمم المتحدة (٣٢%). أما وكالات الأمم المتحدة فأنفقت ٦% والمنظمات غير الحكومية ٧% من المجموع. واستمرت المصادر الأساسية للمساعدات الخارجية دون تغيير. ففي العام ١٩٩٩ كانت هذه المصادر على الشكل التالي: صندوق التنمية الكويتي ٣٥ مليون دولار، في الدرجة الأولى للمواصلات (مداخل جنوبي بيروت) والتنمية الاجتماعية، (مياه الشرب لبيروت الكبرى)، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٦ مليون دولار أمريكي، تقريباً مقتصره على تطوير الموارد البشرية (بناء الحرم الرئيسي للجامعة اللبنانية)، والطاقة (مولد الكهرباء لمحطة الزهراني)، والصندوق السعودي للتنمية ٢٢ مليون دولار أمريكي (ثلاثة-أرباع منها للقطاع الصحي، مستشفى بيروت الحكومي و مستشفيات المناطق). وانفق الاتحاد الأوروبي ٢٠ مليون د.أ. من المساعدات ركزت على تطوير الموارد البشرية (٤٣%). كما استفادت من تقديماته قطاعات أساسية أخرى مثل التنمية الإدارية والصحة، والطاقة، وإدارة الاقتصاد. وقدم الاتحاد الأوروبي إمكانيات مهمة لإقامة شبكة تعاون إقليمي وفرص تعاون ودعم مباشر للقطاع الخاص. أنفقت فرنسا ١٦ مليون د.أ. ، ذهب أكثر من نصفها إلى تطوير الموارد البشرية وأقل من الخمس إلى قطاع المياه والصرف الصحي. وكلا الاتحاد الأوروبي وفرنسا يقدم مساعدات بصورة متنوعة جدا على صعيد القطاعات والشركاء والمناطق.

مصادر أخرى مهمة للمساعدات الخارجية في ١٩٩٩ كانت وكالة التنمية الأمريكية USAID (١٤ مليون د.أ.) والبنك الإسلامي للتنمية (IDB) ، (١٤ مليون د.أ.). بالإضافة إلى عدة أطراف أخرى (كندا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، وغيرها) استمرت بإعطاء منح صغيرة بالغة الفعالية وبدعم برامج منظمات غير حكومية ترعى أنشطة التنمية المحلية.

انخفضت نفقات وكالات الأمم المتحدة إلى ١١ مليون د.أ. ، أي إلى ما يوازي الثلث المحقق في معدل السنوات القليلة الماضية. أما الوكالات الرئيسة التي أنفقت فهي: المفوضية العليا للاجئين (HCR) واليونيسيف (UNICEF) والصندوق الدولي لدعم الزراعة (IFAD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وإستفادات من خدماتها برامج الإعانة الخيرية والصحة، والتنمية المحلية، والموارد الطبيعية والبشرية بنسبة تتراوح ما بين ١١ و ١٧%.

وتلعب وكالات الأمم المتحدة دوراً متزايداً في إدارة الموارد المتوافرة (بالتنسيق بين الدولة اللبنانية والمانحين). وتوجهت نفقات المنظمات غير الحكومية العالمية (International NGO's) (١٣،٥ مليون د.أ.) بصورة رئيسية ومباشرة للتنمية الاجتماعية والمساعدات الخيرية وتطوير الموارد البشرية، والصحة. والمنظمات الأهلية الأساسية العاملة في هذا المجال هي: الصليب الأحمر الدولي (ICRC) وهيئة الجامعات الناطقة بالفرنسية (Aupelf) ومجلس كنائس الشرق الأوسط (Middle East Council of Churches) والرؤيا العالمية (World Vision) وكاريتاس (Caritas). ويشيد التقرير بدور المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني، بحيث وفرت هذه المنظمات مساعدة مباشرة في مجالات معينة، مثل الحد من الفقر، التهجير، جنوح الأحداث/الصبيان، وتطوير دور المرأة. كما ساعدت في تقوية قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية وجعلها أكثر فعالية في مساعدة المجتمع المدني.

تمويل المشاريع الحكومية من خارج المساعدات الخارجية. المصدر الأساسي كان في العام ١٩٩٩ البنك الدولي (٤٩ مليون د.أ.) وبنك الاستثمار الأوروبي (٤٣ مليون د.أ.) وجاء الإنفاق من هذه المصادر أقل بكثير من الاعتمادات المتوافرة للدولة. أما التمويل المباشر للقطاع الخاص فقد تم بشكل أساسي من التعاون المالي الدولي و من صندوق النقد العربي.

تنسيق المساعدات. في إطار برنامج دعم جنوب لبنان، أخذت الدولة المبادرة بإنشاء لجنة وزارية عليا لتنسيق المساعدات، انضم إليها بدعوة من الحكومة اللبنانية الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP، والبنك الدولي. وفي الإطار نفسه جرى حوار بين الدولة والأطراف المانحة حول تنسيق المساعدات بهدف اكتشاف وإرساء آليات عمل مرنة وفعالة على المستويين الوطني والدولي. ومن الضروري أن يؤلف فريق متابعة مشترك بين الحكومة والهيئات المانحة على المستوى الوطني، كما إن إيجاد هيكلية لتنسيق المساعدات قد يساهم بشكل كبير بزيادة فعاليتها. كذلك، من المهم المبادرة إلى تطوير سياسة للتعاون التقني واستحداث إدارة للتعاون التقني.

على صعيد عمل وكالات الأمم المتحدة، وفي إطار برنامج دعم جنوب لبنان، تشكل فريق عمل مختص ضم ممثلين عنها للتحضير لهذا البرنامج ولتنسيق الاستجابات والأنشطة وتأمين التعاون. وفي هذا الإطار يشكل المشروع المشترك بين مجلس الإنماء والإعمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أنشئ في مدينة صور أداة عمل ممتازة على المستوى

المحلي. أما على المستوى العام ، فتم توسيع آليات التعاون القائمة حالياً بين الأطراف المانحة لتطوير التنسيق بين القطاعات والمشاريع التي يجري تنفيذها. وخلال العام ١٩٩٩، راجعت وكالات الأمم المتحدة وحدثت تقريراً عن لبنان يشكل إطاراً لتنسيق نشاطاتها، ويتوقع أن يكون التقرير جاهزاً في كانون الأول ٢٠٠٠. ويشكل هذا التقرير وثيقة العمل الأساسية لتقوية التعاون الإنمائي المشترك بين منظمات الأمم المتحدة (والأفرقاء المعنيين) في إطار الأهداف والبرامج الوطنية. وسيفسح هذا العمل في المجال للتعاون بتحقيق برامج في مجالات متعددة تتسم بالأولوية مثل الإحصاءات والمعلومات الأساسية. إن النقص في هذا المجال ما زال يعيق اخذ القرار وتخطيط وتطوير المشاريع في القطاعات العامة والخاصة.

١- الأداء الماكرو-الاقتصادي

إن عملية مراقبة ومتابعة المسار التنموي ومختلف الأمور المتعلقة به، تبقى عملية غير ناجحة في غياب الإحصاءات والأرقام الدقيقة التي تشمل مختلف الشؤون الحياتية. بعد مضي حوالي عقد من الزمن ومنذ بدء مشروع إعادة الإعمار، ما زال النقص موجوداً بالإحصاءات الدقيقة وتدفقها بشكل متواصل ومنظم. ويشمل هذا النقص في الإحصاءات السكان واليد العاملة والعمالة، المؤشرات والبيانات الاقتصادية، الكلفة المعيشية، الإنتاج والإنتاجية في مختلف القطاعات الاجتماعية والبيئية. إن الإهمال المنظم للإحصاءات والأرقام مسألة مهمة يجب التوقف عندها، لأنها تشير إلى مدى تدني مستوى الثقافة الاقتصادية لدى المعنيين بالشؤون التنموية.

وتشكل الإحصاءات والمعطيات المحدودة وغير الكاملة عائقاً حقيقياً لفهم نموذج وتركيبة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توصل أصحاب القرار لسياسات وخيارات صائبة مبنية على معطيات علمية وكمية، تبين بوضوح فوائد القرارات المتخذة وسلبياتها. وبالفعل، مع محدودية هذه الإحصاءات والأرقام، يصعب وضع الأطر والأهداف لمختلف الخطط التنموية، ويسبب أيضاً ضياعاً في عملية وضع السياسات وتنفيذها بشكل فاعل. وينعكس ضعف قاعدة المعلومات ليس فقط على العمل والأداء الحكومي، بل ينسحب على القطاع الخاص والمجتمع المدني على السواء.

نظراً للتطورات المتلاحقة في حقل المعلوماتية والثروة التكنولوجية، فإن عملية إنشاء نظام وشبكة وطنية للإحصاءات تصبح ضرورة وألوية حتمية. إن المساعي الوطنية في هذا المجال يمكن أن تلقى الدعم من قبل المؤسسات المانحة، ومن قبل وكالات الأمم المتحدة، التي تتمتع بأفضلية واضحة في هذا المجال. فبإمكان الأمم المتحدة أن تكمل وتدعم المساعي السابقة التي بدأت بها الدولة بالرغم من أنها بقيت ناقصة ومحدودة الفعالية.

١-١- النمو الاقتصادي

استناداً إلى الأرقام الرسمية الصادرة عن السلطات الوطنية، تراجع النمو السنوي إلى نسبة ١%، بينما كانت النسبة المقدرة ٢%. أما بالنسبة إلى السنوات السابقة، فقد كان معدل

النمو ٣% في عام ١٩٩٨، و٤% في عام ١٩٩٧. ولكن الأبحاث والتقارير الصادرة عن المؤسسات الخاصة والبنوك التجارية تفيد بأن الاقتصاد الوطني شهد ركوداً بنسبة -١% للعام ١٩٩٩. وبينما كانت للتطورات الخارجية أثرها السلبي على الاقتصاد الوطني لسنتي ١٩٩٦-١٩٩٧، فقد أظهر التدهور في أداء النمو الاقتصادي خلال السنتين السابقتين مدى ضعف الاقتصاد الوطني.

من المتوقع في أحسن الحالات أن يسجل الاقتصاد الوطني نمواً سنوياً يصل في حده الأقصى إلى معدل هامشي ٠,٥% في سنة ٢٠٠٠، مقارنة مع معدل نمو مقدر ب ٣%. هناك احتمال أن تصل نسبة النمو إلى ٣% في سنة ٢٠٠١ خاصة في حال تم التوصل إلى السلام مع إسرائيل في المنطقة. فمن الواضح أن الجمود والكساد السياسي المستمر سيؤثر سلباً على مسار الإصلاح المالي والاستقرار النقدي. لذلك، يجب اللجوء إلى خطوات حاسمة وواقعية في السياسات المالية والتنموية.

جدول رقم ١- الناتج المحلي القائم الاسمي والنمو الفعلي للناتج المحلي القائم، ١٩٩٥-٢٠٠٠ (بملايين الدولارات، نسبة مئوية في السنة)

الناتج المحلي القائم	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الاسمي	١١١٢٢	١٢٩٩٦	١٤٨٦٧	١٦١٦٧	١٦٤٦٢	١٨٣٧٩
نسبة النمو الحقيقي	٦,٥	٤,٠	٤,٠	٣,٠	١,٠	٣,٠

المصدر: الحكومة اللبنانية

إن التدهور في الأداء الاقتصادي يترك أثراً سلبياً في مؤشرات القطاعات الاقتصادية والنقدية، كما هو واضح في الجداول التالية. فالأداء الاقتصادي السلبي لعام ١٩٩٩ يظهر جلياً في قطاعات البناء والاستثمار الصناعي واستيراد الآلات الصناعية وحركة البضائع. إن التحسن الحاصل في الصادرات والسياحة غير كاف لمعالجة أو لمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور. ولقد استمر الوضع السلبي في النصف الأول من سنة ٢٠٠٠، حيث شهد تقلصاً

تقدير برنامج التصحيح المالي

في الطلب. وتم التأكد من هذا الاتجاه من خلال المؤشرات الصادرة عن المصرف المركزي، حيث شهد مؤشر الاسمي المتطابق (nominal coincident indicator) ارتفاعاً ليصل إلى ١٩٦,٦ نقطة في نهاية عام ١٩٩٩، بعدما كان ١٩٣,٩ نقطة في كانون الأول ١٩٩٨، ولكنه انخفض ليصل إلى ١٨٨,٨ نقطة في حزيران ٢٠٠٠. إن معدل النمو الشهري للمؤشر الاسمي المتطابق تباطأ بنسبة ٥٠% أثناء ١٩٩٩.

جدول رقم ٢- بعض المؤشرات المختارة: القطاع الحقيقي، ١٩٩٥ - الفصل الأول ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
(الفصل الأول)	(الفصل الأول)						
٣٤٦	٣٥٦	٦٧٧	٦٦١	٦٤٢	١٠٦٦	٩٨٢	تصدير البضائع (بملايين الدولارات)
١٩١	٢٦٧	٥٢٦	٤٥١	٥١٧	٤٥٩	٤٣١	إنشاء مؤسسات جديدة (العدد)
٧٠	٩٣	١١٣	١٧١	٢٢٨	٣١٣	١٨٧	استيراد الآلات الصناعية (بمليارات الليرات)
٣٠٨٧	٣٩٠٠	٨٤٢٧	٩٨١٧	١١٤٠٦	١٩٦٧٧	٣٤٩٤١	رخص البناء (٢٠٠٠)
١١٠١	١٤٠٠	٢٩٦٧	٣٥١٧	٣٦٣٦	٣٨٠٠	٤٠٠٠	تسليم الإسمنت (٠٠٠ أطنان)
١٢٠٤	١٤٢٩	٢٧٩٦	٢٨٩١	٣١١٧	٣٢٧٨	٣٣٩٦	مرفأ بيروت (عدد السفن)
١٠٣٣	٩٥٠	٢٢٢٢	٢٠٦٠	٢٠٠٧	١٧٢٥	١٦٧٣	مطار بيروت (٠٠٠ من الركاب)
٤٣٩٩	٤٥٦١	٩٠٢٥	٩٠٠٩	٨٣٦٤	٧٤٩٢	٥٠٠٦	إنتاج الكهرباء (بملايين الكيلوواط)
١٦٥,٨	١٦٥,٨	١٦٥,٨	١٦٥,٨	١٦٣,٧	١٦١	١٥٧	الحد الأدنى (بالدولارات)

المصدر: وزارة المالية، إدارة الإحصاء المركزي، المصرف المركزي

تراكمي

١-٢-١ - المالية العامة

١-٢-١-١ - برنامج التصحيح المالي

كما ورد في تقرير السنة الماضية، فإن الحكومة اعتمدت خطة خماسية للتصحيح المالي، من أجل إعادة الثقة للمستثمرين وتثبيت الاستقرار الماكرو-اقتصادي. فالسياسة المتبعة من قبل الحكومة تهدف إلى تطوير النظام الضريبي، وإجراء بعض عمليات الخصخصة وتخفيض الفوائد، والإصلاح الإداري، وزيادة الإنتاجية في القطاع العام وخفض البطالة على المستوى الوطني.

فالاستراتيجية المتبعة في تحقيق برنامج التصحيح المالي، وصيغة موازنة عام ١٩٩٩ تشكلان خطوتين إيجابيتين مهمتين، ولكنهما غير قادرتين على حل المشاكل وتصحيح الخلل الاقتصادي، الذي يحتاج إلى سياسات حاسمة وضرورية في مجال إصلاح الإدارة العامة، والتنشيط الاقتصادي بغية الوصول إلى زيادة في الإنتاج والإنتاجية.

برنامج التصحيح المالي ١٩٩٩-٢٠٠٣

إن الأهداف العامة لبرنامج التصحيح المالي هي:

- خفض العجز في الموازنة نسبة للنتائج المحلي القائم من ١٣,٣% في ١٩٩٩ إلى ٤,٥% في عام ٢٠٠٣ (استناداً لنتائج ١٩٩٩).
- خفض الدين نسبة للنتائج المحلي القائم من ١٢٧,٦% في ١٩٩٩ إلى ٩٦,٣% في ٢٠٠٣ (ستصل النسبة إلى أعلى درجة في عام ٢٠٠٠، ومن ثم سيبدأ بالانحدار).
- خفض الفوائد على الدين الداخلي من ١٤,٦% في عام ١٩٩٩ إلى ١١% في عام ٢٠٠٣. أما بالنسبة إلى الدين الخارجي، تخفض الفوائد من ٨,٦% في ١٩٩٩ إلى ٧,٢% في عام ٢٠٠٣ (إن خفض الفوائد على الديون الخارجية سيحدث من خلال زيادة نسبة القروض الميسرة).

تسعى الخطة إلى تحقيق هذه الأهداف العامة من خلال الإصلاحات التالية:

- الإصلاح الضريبي والتحديث.
- إرشاد الإنفاق من خلال فرض سقف عليه عن طريق خفض الإنفاق.
- تطبيق برنامج الخصخصة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنمية البنسى التحتية.
- تحسين إدارة الديون العامة.

المصدر: وزارة المالية

كما هو وارد في الجدول التالي، كان هناك ارتفاع اسمي في العجز العام بمعدل ٤% في سنة ١٩٩٩، ونجم هذا الأمر عن الزيادة في واردات ونفقات الدولة بمعدل ٩% و ٧% على التوالي. وقد أدى الركود والصعوبات المتعلقة بالتحصيل الضريبي إلى الحد من وتيرة النمو في سنة ١٩٩٩، والفصل الأول من سنة ٢٠٠٠. ولم تتم تسوية مسألة المخالفات

البحرية، ولم تحصل الضرائب التي كان يجب أن تفرض عليها، حيث كانت ستخصص وارداتها في برامج تحسين تقديمات الضمان الاجتماعي، والصحة والتربية، خاصة للتطبيقات الفقيرة. تم ضبط الإنفاق العام في سنة ١٩٩٩، ولكن على حساب الاستثمار (١١٠٠ مليار ل.ل). أثناء السنتين الماضيتين لم تتمكن الدولة من خفض كلفة الرواتب وخدمة الدين، حيث شكلنا ٨٠% من نفقات موازنة ١٩٩٩.

لقد سجل بعض التحسن في معدل العجز نسبة للإنفاق، حيث تراجع النسبة من ٤٣,٧% في ١٩٩٨ إلى ٤٢,٤% في عام ١٩٩٩، وارتفع معدل العجز العام نسبة للنتائج المحلي القائم من ١٤,٢% في ١٩٩٨ إلى ١٤,٥% في ١٩٩٩، بينما كان يؤمل الوصول إلى معدل ١٣,٣% (عام ١٩٩٩). ولكن، سجلت الدولة إنجازاً مهماً عندما أقيمت موازنة عام ١٩٩٩ وما نتج عنها تحت السيطرة. فهذه السابقة المهمة يجب الاستمرار بها في السنوات المقبلة. وقد ظهر مقدار التحدي في العجز العام في الفصل الأول من عام ٢٠٠٠، حيث شهد معدل العجز نسبة للإنفاق بعض النكسة، أي ٤٦%، مقارنة مع المعدل السابق والبالغ ٤٤% في الفصل الأول من ١٩٩٩.

زاد الفائض الأولي بنسبة ٣٠% في ١٩٩٩ وبلغ ٣,٥% من الناتج المحلي القائم (٢,٨% في عام ١٩٩٨)، وقد تخطى المقدار المخطط أو المتوقع، على أن هذا الفائض يجب أن ينجم عن زيادة في نمو الواردات، حيث تتوفر إمكانيات حقيقية للتوصل إلى الهدف المنشود. فالوصول إلى مرحلة الفائض المتنامي والمستديم سيساعد الدولة في معالجة مشاكلها الضريبية والبدء في تخفيف العبء المتعلق بخدمة الديون.

فالنتيجة الجيدة التي تم التوصل إليها في مجال الفائض الأولي وخفض الفوائد على سندات الخزينة، شكلت أداة مراقبة على عملية خدمة الدين التي زادت بالرغم من ذلك بنسبة ٩%. فخدمة الدين استنفذت ٧٥% من واردات الخزينة في عام ١٩٩٩، وتخطت خدمة الدين الواردات للمرة الأولى في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٠. فمعدل خدمة الدين نسبة للنتائج المحلي القائم زاد من ١٠,٤% (عام ١٩٩٥) إلى ١٣,٧% (عام ١٩٩٨) و١٤,٦% (عام ١٩٩٩). ومن المقدر أن يصل إلى ١٥,٧% في نهاية سنة ٢٠٠٠. لذلك، يجب إعادة هيكلة الديون وإيجاد سياسات جديدة لمعالجة مسألة الدين العام (الخصخصة...)، من أجل إبقاء الأمور تحت السيطرة.

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تعرض الوضع المالي إلى ضغط كبير بسبب المستجدات العديدة في هذه السنة، حيث لم يستطع تحمل مختلف المبادرات والمساعدات المتعلقة بدعم وإصلاح المالية العامة. فالاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة في السنة الماضية والدمار الذي خلفته في البنى التحتية (قطاع الطاقة)، والخسائر الاقتصادية الناتجة عنها، وزيادة أسعار المحروقات على الصعيد العالمي، والركود الاقتصادي (مع زيادة الدين العام)، بالإضافة إلى الانتخابات النيابية التي قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والإصلاح في الفصل الثالث، والغموض في مسيرة السلام في المنطقة، فكل هذه المعطيات تخلق جواً عاماً صعباً على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤثر سلباً على النفقات والواردات. من جهة أخرى، إن التطورات الإيجابية التي حدثت في الجنوب ستترجم إلى عمليات اعمارية. بكلمة أخرى، إن الميزان المالي يشكل أحد التحديين (على المدى القصير) الذي تواجهه الدولة (التحدي الآخر يتمثل بمسألة التنشيط الاقتصادي).

جدول رقم ٣- مؤشرات مختارة عن المالية العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
(الفصل الأول)	(الفصل الأول)						
١٩٥٨	٢١٢٦	٤٨٦٨	٤٤٤٩	٣٧٥٣	٣٥٣٣	٣٠٣٣	الواردات العامة
٩٤٢	١٠١٤	٢١١٨	٢١٠٢	١٧٢٢	١٦٣٢	١٣٢٠	واردات الجمارك
٣٦١٧	٣٧٩١	٨٤٥٤	٧٩٠٦	٩١٦٢	٧٢٢٥	٥٨٥٦	النفقات العامة
٢٠١٣	١٧٤٨	٣٦٢٤	٣٣٥٢	٣٣٧٨	٢٦٥٣	١٨٧٥	خدمة الدين
(١٦٥٩)	(١٦٦٥)	(٣٥٨٦)	(٣٤٥٧)	(٥٤٠٩)	(٣٦٩٢)	(٢٨٢٣)	العجز العام
٣٥٥	٥٩٣	٨٨٨	٦٩١	(٢٠٣١)	(١٠٣٩)	(٩٤٨)	العجز/ الفائض الأولي
٢٦٣٢٢	٢٢٤٩٠	٢٥٥٤٢	٢١٦٨٥	١٩٧٨٧	١٧٢٢٩	١١٩٩٧	الدين العام المحلي القائم
٢٩٩٨	٢٣٢٥	٤٠٠٦	٢١٤٢	١٤٠٦	٣٨٧١	٢٧١٠	ودائع القطاع العام
٢٣٣٢٤	٢٠١٦٥	٢١٥٣٦	١٩٥٤٣	١٨٣٨١	١٣٣٥٨	٩٢٨٧	الدين العام المحلي الصافي
٥٤٧٩	٤٧٥١	٥٥٣٨	٤٢٠٠	٢٤٣٤	١٨٩٨	١٣٤٣	الدين العام الخارجي (بملايين الدولارات)
٣١٥٨٣	٢٧٣٣١	٢٩٩١٠	٢٥٨٧٧	٢٢٠٩٨	١٦٣١٩	١١٤٣١	الدين العام الصافي

إن الإنجاز التدريجي لأهداف برنامج التصحيح المالي بحاجة إلى سياسات مالية، تكمل بمبادرات وبتدابير التصحيح المالي. لقد اتبعت وزارة المالية برنامجاً إصلاحياً للإدارة المالية، ولكن، مساعيها اصطدمت ببعض الصعوبات والعراقيل، إضافة إلى عدم وجود الدعم السياسي المطلوب. تسعى وزارة المالية لدعم الشفافية والفعالية للإدارة المالية، وإنشاء إطار مالي مقبول، خاصة في مجال اعتماد الضرائب على فوائذ الرساميل. لقد تم تبني سياسة متطورة في مجال إيجاد علاقة عملية بين القطاع الخاص والدولة. ومن بين الإجراءات التي هي قيد التنفيذ يذكر سياسة تصفية الملفات الضريبية المعلقة، وتشجيع المكلفين على دفع الضرائب وعدم التهرب منها، وتبسيط المعاملات الضريبية من أجل مكافحة الفساد، وتصفية المدفوعات المعلقة في القطاع العام، وإصلاح المحاسبة العمومية وتبيانها سنة بسنة، وإنشاء إدارة عامة فاعلة وشفافة، وتحسين الإجراءات المتعلقة بتلزم المشاريع من أجل التأكيد على المنافسة المشروعة والمفتوحة، وتحسين أساليب المراقبة (المسبقة والمؤخرة) على النفقات العامة. وتقتضي هذه المساعي وجوب تطوير وتنمية قدرات الموارد البشرية لمختلف الوزارات، الأمر الذي يسعى إلى تحقيقه المعهد المالي، التابع لوزارة المالية.

١-٢-٢- موازنة سنة ٢٠٠٠

تعكس موازنة عام ٢٠٠٠ سياسة الحكومة الداعية لخفض العجز العام. فهذه الموازنة مبنية على ثلاث ركائز أساسية: زيادة الواردات، العمل على ضرورة استقرار رواتب موظفي القطاع العام، وخفض النفقات. لقد قدر في موازنة سنة ٢٠٠٠ العجز في المالية العامة ب ٣٢٠١ مليار ل ل بعدما كان ٣٥٨٦ مليار ل ل في سنة ١٩٩٨. فلتحقيق هذا الهدف ينبغي تحسين معدل العجز نسبة للإنفاق بمقدار ٣٧,٣%، ومعدل العجز نسبة للنتائج المحلي القائم بمقدار ١٣%، مع تضخم يصل إلى ٢,٢% ونمو حقيقي يصل إلى ١,٨%. وستشهد الموازنة الأولية فائضا بنسبة ٨%. إن هدف الخطة الخماسية للإصلاح المالي هو السيطرة على عبء الدين ومن ثم خفضه، من خلال الفائض الأولي والخصخصة وإدارة جيدة للديون (من خلال الاستمرار بعملية إعادة الهيكلة من أجل الوصول إلى محفظة دين خارجي قليلة التكاليف على المدى الطويل).

تقدر واردات الموازنة ب ٥٣٨٥ مليار ل ل، بزيادة ١٠% مقارنة مع السنة الماضية، وتعتمد هذه التوقعات على تحسين التحصيل الضريبي بمقدار ٣٧٣١ مليار ل ل، نتيجة للإجراءات المتعلقة بالضريبة المباشرة في موازنة عام ١٩٩٩ والتي ستكون سارية المفعول

ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٠. هناك أيضاً الرسوم المتعلقة بتسوية المخالفات البحرية، والضرائب الخاصة بالشركات، ونقل الفائض من موازنة الاتصالات، كما تشمل الزيادة في الواردات التحضير للقانون المتعلق بفرض الضريبة المضافة ابتداء من سنة ٢٠٠١، وتحسين إدارة الدين العام والخصخصة.

وافق مجلس الوزراء في الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٠ على مشروع قانون يتعلق بالضريبة المضافة والبالغة ١٠% لجميع المؤسسات التي يبلغ دخلها أكثر من ١,٥ مليار ل ل في السنة. ولكن، لم يبت المجلس النيابي هذا المشروع حتى الآن. وقد تم البدء بحملة تدريب وتوعية بالنسبة إلى هذا المشروع.

ومن أجل إيجاد الثقة ببرنامج التصحيح المالي، يجب أن تسرع الدولة ببرنامج الخصخصة (ستبلغ واردات هذا البرنامج ٥ مليارات دولار في نهاية سنة ٢٠٠٣، ومن بينها ١,٤ مليار دولار لهذه السنة). إن إقرار قانون الخصخصة كان خطوة مهمة، يجب أن تتبعها استراتيجية واضحة تتضمن الأهداف والغايات المرجوة والإجراءات التي يجب اتخاذها. فكل مليار دولار من الواردات (نتيجة الخصخصة) سيخفض ١٢٥ مليون دولار من أعباء خدمة الدين.

تبلغ النفقات المقدرة (في موازنة سنة ٢٠٠٠) ٨٥٩٠ مليار ل ل، أي ٢% أقل من نفقات السنة الماضية. تتضمن الموازنة كامل النفقات، أي خدمة الدين ورواتب موظفي القطاع العام (٦٨%). تبلغ تكاليف الدين ٣٩٠٠ مليار ل ل، مع زيادة ٧,٦% في عام ١٩٩٩. تبلغ تكاليف الاستثمارات المرتقبة ٧٣٦ مليار ل ل، من بينها ٥٥٩ مليار ل ل للمشاريع الجارية. وسيتم تخصيص ٢٩٥ مليار ل ل لمجلس الإنماء والإعمار و ٢٣٩ مليار ل ل لصندوق المهجرين. ستقوم وزارة المالية بتوفير هذه الاعتمادات.

وإضافة إلى الاستثمارات المباشرة، يتضمن قانون الموازنة عدداً من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص. فالشركات التي تضع ٢٠% من رأسمالها في سوق الأسهم، ستستفيد من خفض الضريبة على الأرباح (٥% بدلاً من ١٠%). وهناك حافز ضريبي آخر يتمثل بخفض الضريبة على حصص الأرباح المطبقة على الشركات بنسبة ٥٠%، الشركات التي وضعت ٢٥% من رأسمالها في سوق الأسهم أو إذا كان الأجانب يملكون ٢٥% من أسهم الشركة.

١-٣- الدين العام

بلغ الدين العام القائم في نهاية ١٩٩٩ عتبة ٣٤٠٠٠ مليار ل.ل. أي ما يوازي ١٣٦,٧% من الناتج المحلي القائم، متخطياً نسبة ١١٤,٧% من هذا الناتج المحققة في ١٩٩٨. وتشكل سندات الخزينة ٧٥% من إجمالي الدين العام. وكان هدف برنامج التصحيح المالي تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من ١٢٨% (مقدّر سابقاً في البرنامج للعام ١٩٩٩) إلى ٩٦% (٢٠٠٣)، غير أن هذا الهدف لا يتحقق فقط بتخفيف عجز الموازنة وباللجوء إلى قروض جديدة. ولا بد أن ترافق هذه الإجراءات زيادة الإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي. وبغياب هذا النمو، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي قد تصل إلى ١٤٥% في نهاية العام ٢٠٠٠ بدلاً من ١٢٧% المتوقع في برنامج الإصلاح المالي. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية في المديونية العامة، سيكون الوضع المالي أكثر تعرضاً للأخطار والهزات في ظل عدم الاستقرار السياسي والمالي.

أما الدين العام الصافي فقد بلغ في نهاية ١٩٩٩، ١٢٠,٥% من الناتج المحلي القائم مقابل ١٠٥,٩% في ١٩٩٨. ومن الملاحظ أن الدين العام الصافي استمر بالنمو في الفصل الأول من العام ٢٠٠٠ بذات المعدل ٥,٦% الذي كان قائماً في الفصل الأول من العام ١٩٩٩.

ومثل الدين العام الداخلي ٧٢% من الدين الصافي في نهاية ١٩٩٩ مقابل ٧٥% في ١٩٩٨، ثم ارتفع إلى ٧٤% في منتصف العام ٢٠٠٠. وقد اكتتبت المصارف بنسبة ٧٥% من هذا الدين.

وتبين الجداول التالية وضعية الدين العام في شهر آب ٢٠٠٠.

جدول رقم ٤- تعاضم الدين العام الداخلي بين سنة ١٩٩٣ وسنة ٢٠٠٠ (بمليارات الليرات

البنانية)

السنة	بداية السنة	نهاية السنة	المعدل الشهري	المعدل السنوي
١٩٩٣	٤١٧٨,٢	٥٧٣٩	%٣,١٠	%٣٧,٤٠
١٩٩٤	٥٧٦٩	٩٢٦٦	%٤,٠٧	%٦١,٥٠
١٩٩٥	٩٢٦٦	١١٨٣٨	%٢,٠٦	%٢٧,٨٠
١٩٩٦	١١٨٣٨	١٧٠٢٢	%٣,٠٧	%٤٣,٨٠
١٩٩٧	١٧٠٢٢	١٩٥٧٨	%١,١٧	%١٥
١٩٩٨ ^٢	١٩٥٧٨	٢١٤٣٥	%٠,٧٦	%٩,٥٠
١٩٩٩	٢١٤٣٥	٢٥١١٤	%١,٤٠	%١٧,٢٠
٢٠٠٠ حتى نهاية شهر آب	٢٥١١٤	٢٦٦٠٨	%٠,٥٠	%٥,٩

المصدر: وزارة المالية، خطة التحرك وورش العمل، تشرين الأول ٢٠٠٠

جدول رقم ٥- تطور الدين العام الإجمالي (بمليارات ل.ل.)

آب ٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣٥٩٣٥	٣٣٧٣٤	٢٧٩٦٨	٢٣٥٠٠	٢٠١٨٨	١٤١٥٦	١٠٧٩٩	٦٥٣٨	٤٨٤٤	الدين العام
%٦,٥٢	%٢٠,٦٢	%١٩,٠١	%١٦,٤١	%٤٢,٦١	%٣١,٠٩	%٦٥,١٧	%٣٤,٩٧		نمو الدين العام

جدول رقم ٦- تطور الدين الداخلي (بمليارات ل.ل.)

آب ٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢٦٦٠٨	٢٥١١٤	٢١٤٣٥	١٩٥٧٨	١٧٠٢٢	١١٨٣٨	٩٢٦٦	٥٧٣٩	٤١٧٨,٢	سندات الخزينة
%٥,٩٥	%١٧,١٦	%٩,٤٩	%١٥,٠٢	%٤٣,٧٩	%٢٧,٧٦	%٦١,٤٦	%٣٧,٣٦		نسبة النمو

^٢ تراكمت المتأخرات للقطاع الخاص والعام سنة ١٩٩٨ لضغط النفقات وتخفيض العجز مما أدى إلى تخفيض نسبة زيادة الدين العام هذه السنة وانعكس هذا التراكم في الزيادة عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حيث تم دفع المتأخرات عن طريق سندات خزينة لأصحاب الحق. وقد اضطرت الوزارة إلى إصدار سندات فوق حاجة الخزينة لتلبية لطلب مصرف لبنان.

جدول رقم ٧- الواردات المحصلة وخدمة الدين العام (بمليارات ل.ل.)

أيلول ٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٣,١٨٠	٤,٤٦٤	٤,٠٢٢	٣,٣٥٧	٢,٩٩٧	٢,٤٩٦	٢,٠٠٥	١,٣٩٦	الواردات المحصلة
٣,٠٣٧	٣,٦٢٥	٣,٥٦٥	٣,٥٥٦	٤,٢٢٩	١,٨١٥	١,٢٣٣	١٠٥	خدمة الدين العام بما فيها المبادلات

١-٤- النقد والمصارف

يعتمد لبنان منذ ١٩٩٣ سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي ويعتبر أن هذا الأمر يشكل عنصراً أساسياً في السياسة الماكرو-اقتصادية للدولة. واستمر في العام ١٩٩٩ استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية وانخفاض معدلات التضخم إلى مستويات متدنية جداً (١%). وسمح المناخ العام السائد بتحسين الوضع المالي والنقدي في النصف الأول من ١٩٩٩، فحصل انخفاض واضح في معدلات الفائدة على سندات الخزينة لسنتين من ١٥,٧% في نهاية شهر حزيران إلى ١٤,١% في نهاية شهر أيلول، عل أنه، بالرغم من هذا التدني، فإن معدلات الفائدة على الليرة ما زالت مرتفعة وأن معدلاً بحدود ١٢% يبدو أكثر واقعية بالنسبة للوضع الاقتصادي.

جدول رقم ٨- بعض المؤشرات النقدية (١٩٩٥-٢٠٠٠)

٢٠٠٠ (التصف الأول)	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٤٧,٠٧٧	٤٤,٩٩٣	٤٠,٥٠٩	٣٤,٨٩٩	٢٩,٢٤١	٢٦,٢٣٣	الكتلة النقدية (M3) ^٤
١,٥٠٧,٥	١,٥٠٧,٥	١,٥٠٨	١,٥٢٧	١,٥٥٢	١,٥٩٦	معدل صرف الدولار/ل.ل. (في نهاية المدة)
٦,٨٢٤	٧,٧٢٨	٦,٥٠٨	٥,٩٣٢	٥,٨٨٦	٤,٤٨٧	احتياطي مصرف لبنان القائم (بملايين الدولار)
٣,٩٦٥	٤,٩٦٨	٣,٣١٨	٢,٩٥٩	٣,٩٣٥	٣,٠٢٦	احتياطي مصرف لبنان الصافي (بملايين الدولار) ^٥
١١,١٨	١١,١٨	١١,٧٧	١٣,٠٩	١٤,٢٩	١٦,٠١	معدلات الفائدة على سندات الخبزينة لثلاثة أشهر (%)
(١,٣)	١,٤	٥,٠	٧,٨	٨,٩	١٠,٦	نسبة التضخم السنوي %

المصدر: مصرف لبنان وإدارة الإحصاء المركزي

وشكّلت المعدلات المرتفعة للفائدة للأداة الرئيسية لمصرف لبنان للمحافظة على استقرار الأسعار (سعر الصرف وبالتالي أسعار السلع والخدمات) وسمحت للحكومة بتغطية عجز الخبزينة وإن على حساب القطاعات الإنتاجية والمبادرات الفردية. ولا شك في أنه بات من الضروري أن تراقب عن كثب في الأشهر المقبلة انعكاسات معدلات الفوائد المرتفعة على القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية.

لقد نجم تحسّن الوضع المالي عن إعادة تكوين الاحتياطي القائم من العملات الأجنبية في مصرف لبنان، بحيث زاد بمعدل ١٨,٧% بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، مرتفعاً من ٦٥٠٨ مليون د.أ. إلى ٧٧٢٨ مليون د.أ. كما ارتفع الاحتياطي الصافي من العملات الأجنبية بين هذين العامين بنسبة ٥٠%، حيث بلغ في نهاية ١٩٩٩ ٥٠٠٠ مليون د.أ. وبالمقابل ارتفعت الميزانية المجمّعة للقطاع المصرفي في نهاية ١٩٩٩ إلى ٦١٠٠٠ مليار ل.ل. بزيادة سنوية قدرها ١٠,٨% مقابل ارتفاع بلغ ٢٠,٠٦% في العام ١٩٩٨. ويعكس هذا المؤشر تأثير

^٤ الكتلة النقدية M3 - النقد المتداول والودائع بالليرة اللبنانية وبالعملة الأجنبية

^٥ تقدير، جمعية مصارف لبنان

عاملي انخفاض معدلات الفائدة (الاكتتاب بسندات الخزينة يتم بشكل رئيسي من قبل المصارف التجارية) والانكماش الاقتصادي. لقد استفادت المصارف التجارية كثيراً من عملية إعادة بناء الاقتصاد في عقد التسعينات ولعبت دوراً مهماً في نمو القطاع الخاص التجاري والخدمات، على أن مساهمتها في تنمية القطاعات المنتجة كانت محدودة جداً.

جدول رقم ٩- بعض المؤشرات المصرفية ١٩٩٥-٢٠٠٠ (بمليارات ل.ل.)

٢٠٠٠ (النصف الأول)	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٦٤,٠٩١	٦٠,٩٧١	٥٥,٠٣١	٤٥,٦٣٣	٣٧,١٨٣	٢٩,٠٥٥	الميزانية المجمعة للمصارف
٢٦,٤٥٦	٢٤,٥١٠	٢٣,٥٧٦	٢٠,٠٣٠	١٤,٦٨٩	١٣,٢٢٠	الودائع بالعملة الأجنبية
٥٣,٦٧٩	٥١,١٦٠	٤٦,١١٣	٣٨,٥٦٩	٣٠,٦٨٥	٢٣,٨٨٤	ودائع القطاع الخاص في المصارف
٢١,٨٢٩	٢٠,٩٩٤	١٨,٦٨٢	١٥,٤٥١	١٢,٦٨٧	١٠,٣٢٠	التسليفات للقطاع الخاص
٢٢,٣٥٠	٢١,٨٤١	١٧,٩٤٢	١٣,٢٣٤	١٢,٠٦٠	٧,٩٤٩	التسليفات للقطاع العام
٩,٥٨٢	٩,٧٦٧	٩,٦٩٧	١٠,٢٦٩	١٠,٥٧١	٩,٨٩٢	الموجودات بالعملة الأجنبية في النظام المصرفي
٤,٢٩٩	٤,٠١٩	٣,٦٢٠	٢,٩٩٠	١,٩٤٣	١,١٤٦	رأسمال المصارف
٦٢,٨	٦١,٨	٦٥,٥	٦٣,٩	٥٦,٥	٦٢,٣	معدل الدورة (%) ^١

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي والبنك المركزي

وشكّلت ودائع القطاع الخاص في المصارف ٨٥% من إجمالي ودائعها وزادت بنسبة ١٠,٩% في ١٩٩٩. وبلغت التسليفات إلى هذا القطاع في نهاية ١٩٩٨، ١٨,٧٠٠ مليار ل.ل. ٢١,٠٠٠ مليار ل.ل. في نهاية ١٩٩٩ أي بزيادة ١٢,٤% مقابل زيادة ٢١% في العلم ١٩٩٨ (كما حصل انخفاض ملحوظ في معدل الدورة في ودائع المصارف (٦٢% في ١٩٩٩ مقابل ٦٥,٥% في ١٩٩٨). واستمر استخدام الموارد المصرفية لتمويل القطاع العام بالأولوية

^١الدورة - الودائع بالعملة الأجنبية/ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم

وتجاوزت في ١٩٩٩ التسهيلات الممنوحة إلى هذا القطاع (٢١,٨ مليار ل.ل.) تلك الممنوحة إلى القطاع الخاص (٢١ مليار ل.ل.) ولا شك في أن استمرار هذا الوضع المتناقض يعيق نمو القطاع الخاص وأنشطته. كما استمر الارتفاع بمعدلات نمو التسليفات إلى القطاع العام (٣٢% في ١٩٩٨ و ٢٢% في ١٩٩٩). أما التسليفات للقطاع الخاص (٨٥% بالدولار الأمريكي) فزادت بمعدلات معتدلة (١٢,٣% في ١٩٩٩ مقابل ٢١% في ١٩٩٨).

إن تعزيز القطاع المصرفي من خلال التحديث والتصحيح البنوي، أمر ضروري لتحسين قدراته التنافسية وبخاصة أنه يتوقع أن تنمو مستقبلاً بقوة الأنشطة الاقتصادية مع المحيط العربي مما يوفر فرصاً جاذبة للنمو. ويشار في هذا الإطار إلى أن السلطات النقدية رفعت في ١٩٩٩ معدل الملاءة المصرفية من ٨% إلى ١٢%. ومن المفترض أن يشجع هذا الإطار التدعيم المستمر للقطاع من خلال استمرار عمليات الاندماج المصرفي.

ويرتدي تطوير السوق المالية أهمية قصوى لإيجاد الموارد اللازمة للإنماء الوطني في القطاعين العام والخاص. ويتوقع أن توفر هذه السوق في السنوات المقبلة ٢٥% من الاستثمارات في القطاع الخاص (أكثر من مليار دولار). إن سوق رؤوس الأموال ما زالت محدودة ١٣ شركة فقط في منتصف ٢٠٠٠. بترسمل ٢,٦ مليار دولار ومن الملفت أن بورصة بيروت تراجعت بما نسبته ٧٣% في العام ١٩٩٩ (٩١ مليون دولار أمريكي من الأسهم المتداولة) مقابل (٣٣١ مليون دولار) في العام ١٩٩٨ وكان قد لوحظ تراجع في قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ٥٠% في ١٩٩٨ عما كانت عليه في ١٩٩٧. وقد انخفض ترسمل السوق بنسبة ٢١% وستتحسن فاعلية سوق رؤوس الأموال وتنمو وتتطور عندما يستكمل تحديث المحاسبة العمومية وتزداد الشفافية وتعتمد محفزات ضريبية فاعلة ويقوم نظام قضائي حديث.

١-٥- ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات في العام ١٩٩٩ فائضاً تراكمياً بلغ ٢٦١ مليون د.أ مقابل عجز بلغ ٤٨٧,٥ مليون د.أ في العام ١٩٩٨. وقد تأتي الفائض في ميزان المدفوعات عن عاملين الأول هو انخفاض العجز في الميزان التجاري (تراجع الاستيراد) والثاني إصدارات اليوروبوند (Eurobonds) بقيمة ١,٢ مليار دولار.

جدول رقم ١٠- تطور أرقام ميزان المدفوعات ١٩٩٥-٢٠٠٠ (بملايين الدولارات)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
(الفصل الأول)						
٣٤٦	٦٧٧	٦٦١	٦٤٢	١.٦٦	٩٨٢	الصادرات
٢٩٦٢	٦٢٠٧	٧.٦٠	٧٤٥٦	٦٩٩٢	٦٧٢٢	الاستيراد
(٢٦١٦)	٥٥٣.٠	(٦٣٤٤)	(٦٨١٤)	(٥٩٢٦)	(٥٧٤٠)	الميزان التجاري
(٢٦١٦)	٥٨٨٧	٥٣٧٥	٤٥٧٣	٥٢٩٣	٤٨٤٣	حساب رأسمال
(١٤٥)	٢٦١	(٤٨٨)	٤٢٠	٧٨٦	٢٥٦	ميزان المدفوعات
(٨٥)	١٣٥.٠	٤٧٩	٦٢	١٤٢٨	٥٩١	البنك المركزي
٧.٧	١.٠٨٩	(٩٦٦)	٣٥٨	(٦٤٢)	(٣٣٥)	المصارف التجارية

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، مصرف لبنان ووزارة المالية

وتضاعف عجز الميزان التجاري في العام ١٩٩٩ للسنة الثانية على التوالي واستمر هذا الاتجاه في الفصل الأول من السنة الحالية (٢٠٠٠). وهبط العجز بنسبة ١٢,٨% إلى ٥٥٣٠ مليون د.أ. في العام ١٩٩٩ مقابل ٦٣٤٤ مليون د.أ. للعام ١٩٩٨. ويعكس هذا الاتجاه الناشئ في السنوات الأخيرة ببطء النشاط الاقتصادي، كما إن العامل الرئيسي كان الهبوط المستمر في الاستيراد (حوالي ٧٠% من الاستهلاك)، علماً بأنه طرأ تحسن طفيف على الصادرات في السنتين الأخيرتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بنسبة ٢,٤% في كل منهما. ويعكس

النمو البطيء في الصادرات المشاكل الجدية التي تواجه القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد اللبناني.

١-٦- التسليفات المصرفية

يبين الجدول أدناه أن توزيع التسليفات المصرفية بحسب القطاعات لم يطرأ عليه تغيير جدي خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة. إن التغيير الوحيد المتميز هو الأهمية المستزايدة التي حظي بها قطاع البناء في منتصف عقد التسعينات، وكذلك التوسع بالتسليفات للقطاع التجاري. ومما يستدعي الانتباه تدني قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة حيث أنه خلال العام ١٩٩٩ حصل المزارعون على أقل من ١,٥% من إجمالي التسليفات المصرفية للقطاع الخاص في حين تبلغ مساهمة الزراعة ٨% في الناتج المحلي القائم (GDP/PIB) ويعمل فيها حوالي ١٥% من القوى العاملة. ويظهر التوزيع الجغرافي لهذه التسليفات أنها مركزة في بيروت وضواحيها (٧٥%)، في الوقت الذي لا تحصل بعض المناطق على أية تسليفات مصرفية. كما أن التسليفات (٥٩%) محصورة بعدد ضئيل من الأفراد. وهذا يعني أن غالبية الناس تجد صعوبة في الحصول على التسهيلات المصرفية أو قد لا تحصل عليها أبداً.

جدول رقم ١١- توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات ١٩٧٤-١٩٩٩ (بالنسب المئوية %)

القطاع	١٩٧٤	١٩٨٢	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
المال	٤	٣	٣	١	٣	٣	٣	٣	٣
الزراعة	٢	٣	١	١	٢	٢	٢	٢	٢
التجارة	٥١	٥٤	٥٢	٥٤	٤٨	٤٥	٤٦	٣٢	٤٥
البناء	١٠	١١	٨	٩	٢٠	٢١	١٩	٣١	٢٢
الصناعة	١٨	١٧	١٠	٩	٢٠	٢١	١٩	٣١	٢٢
قروض شخصية	١١	٩	٦	٧	١١	١٢	١٤	١٢	١٢
مختلف	٤	٣	٢٠	١٩	٣	٤	٣	٧	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مصرف لبنان

ولمعالجة هذا الوضع، حاولت الحكومة تشجيع الاستثمار عبر عدد من المبادرات والبرامج. وأقرت منذ العام ١٩٩٧ برنامج القروض الميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال برنامج دعم الفائدة (دعم الفائدة بقيمة ٥% وتوفير كفالة للتسليفات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة).

وقد أقرت في العام ١٩٩٩ قروضاً قيمتها ١٨٦ مليون دولار وكان نصيب الصناعة منها ٦٩%. كما بادرت الحكومة إلى إعفاء المصارف التي وقعت اتفاقاً بهذا الشأن مع المؤسسة الوطنية للإسكان من متطلبات الاحتياطي لكل القروض التي تمنحها بالليرة اللبنانية والقروض التي حصلت على كفالة مؤسسة الكفالات (٦٣٨ مليار في العام ١٩٩٩، منها ٣٥% للمؤسسات الصناعية).

وكان الهدف من إنشاء مؤسسة عامة لضمان القروض "كفالات" هو تشجيع المؤسسات الصغيرة الحجم. ويتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى توفير ٥٦ ألف وظيفة وإنتاج ٥٠٠ مليون دولار في النمو الاقتصادي كما يتوقع أن تستفيد منه ١٣ ألف مؤسسة صغيرة (أقل من ١٠ عمال) وتحصل على قروض تصل إلى ٣٥٠ مليون دولار. ومن المعروف أن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ستعزز الطبقة الوسطى وتنمي الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية والمدنية الفقيرة بإيجاد فرص عمل جديدة. كما أن الحكومة شجعت تنمية سوق القروض السكنية، بما فيه توفير إمكانية الحصول على مسكن لذوي الدخل المنخفض (ويقدر الطلب على السكن سنوياً بحوالي ٣٥ ألف وحدة سكنية). وقد وافقت مجموعة من المصارف الكبيرة في منتصف العام ١٩٩٩ على تمويل برنامج جديد للقروض السكنية موجّه إلى العائلات ذات الدخل المنخفض. ففي العام ١٩٩٩ ضخت البنوك التجارية، عبر البرامج السكنية، حوالي ٥٠٠ مليون دولار، كما منح مصرف الإسكان ١٢٠ مليون دولار ووفر التعاون المالي الدولي حوالي ١٠٠ مليون دولار:

ويذكر في الإطار عينه أن المؤسسة الوطنية للإسكان وافقت على ١١٥٧ قرصاً بقيمة ٥٠ مليون دولار. وبلغت قيمة القروض السكنية في المناطق الريفية حوالي ٤٥ مليون دولار. كما إن مصرف لبنان اصدر تعميماً في شهر آب ١٩٩٩ سمح بموجبه للمصارف أن تخفف حتى ٦٠% من التأمين المفروض عليها. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز عمليات تملك المساكن.

٢- الخطة الإنمائية الخماسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤^٧

أنجز مجلس الإنماء والإعمار الخطة الإنمائية الخماسية في ٢٠٠٠/٢/١٨ وتقدم بها إلى اللجنة الوزارية الاقتصادية، وبعد وضع الصيغة النهائية للخطة في ضوء ملاحظات اللجنة، صدق مجلس إدارة المجلس على الخطة بصورتها النهائية بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٧ وقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧. وفيما يلي أبرز سمات هذه الخطة.

٢-١- الأهداف العامة للخطة

تتلخص الأهداف العامة للخطة بما يلي:

- مراعاة الشأن الاجتماعي بمعناه الواسع
- تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن بالتركيز على المناطق الأقل تطوراً
- تنمية القطاعات الإنتاجية ولا سيما منها الصناعة والزراعة
- التقييد بضرورة استكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها سابقاً

٢-٢- العناصر الرئيسية للخطة

انطلاقاً من الأهداف المحددة أعلاه، وضعت الخطة الإنمائية الخماسية إطاراً للعمل باتجاهين رئيسيين هما:

- دعم الميزة التفاضلية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص الذي له الدور الرئيسي في تحريك عجلة الإنتاج في الاقتصاد اللبناني.
- رفع مستوى الأداء للخدمات العامة وللقطاعات الاجتماعية في كافة المناطق اللبنانية.

٢-٢-١- دعم الميزة التفاضلية والقدرة التنافسية

إن معاناة أوضاع القطاع الخاص وصولاً لتحديد الأولويات في مجال الميزة التفاضلية والقدرة التنافسية تمت من خلال:

^٧ مجلس الإنماء والإعمار-الخطة الإنمائية الخماسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤/٢٢/٢٠٠٤ نيسان ٢٠٠٠- إن النص الوارد في هذه الفقرة مقتبس من هذه الوثيقة

- دراسة أوضاع المؤسسات الإنتاجية
- دراسة تحليلية للتجارة الخارجية اللبنانية
- دراسة خصائص القطاعات الإنتاجية
- إجراء عملية استطلاع رأي الفعاليات الاقتصادية والمالية، السياسية والاجتماعية

ولقد اقترحت الخطة برنامجاً مرحلياً لدعم القدرة التنافسية والميزة التفاضلية للقطاعات الإنتاجية. ومن أهم ما جاء في هذا البرنامج ما يلي:

أ- إجراءات فورية وعاجلة لإزالة بعض العوائق أمام تنشيط التبادل التجاري ولتشجيع الاستثمارات وبصورة خاصة الأجنبية، تتعلق بتصديق بعض المستندات التجارية وشهادات المنشأ، والتخفيف من الروتين الإداري للإسراع في عملية تخليص البضائع واستيفاء الرسوم الجمركية، اللجوء إلى إجراءات فعالة للتحقق من استيراد المواد الأولية بدلاً من الإجراءات المعقدة والطويلة.

ب- تدابير تتعلق بتمتين القواعد الرئيسية لبناء القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية عن طريق إزالة التحديات التي تواجه هذه القطاعات في هذا المجال.

ج- وضع استراتيجية إنمائية للمجموعات الإنتاجية الواعدة من حيث القدرة التنافسية، وذلك لاتخاذ الإجراءات الفعالة على مستوى كل قطاع بصورة منفصلة. ولقد تضمنت الخطة الخماسية دراسة حول وضع سياسة تسويقية منسقة لقطاع السياحة، وحول اعتماد سياسة تصدير لقطاع المجوهرات. ويمكن خلال السنتين الأوليين من الخطة تحضير مثل هذه الدراسات للقطاعات الأخرى ذات القدرة التنافسية والجاذبية الاقتصادية والاجتماعية العالية.

وتتلخص الخطة في مجال الميزة التفاضلية والقدرة التنافسية إلى اقتراح "صندوق لدعم التنافسية" رأسماله حوالي ٢٥ مليون دولار أمريكي، وذلك لتنفيذ المشاريع التي تتطرق بصورة خاصة لمواضيع النمو (Croissance) والتنافسية (Compétitivité). ويمكن الحصول على رأس المال اللازم بواسطة القروض أو الهبات الخارجية. وتعدى الأفضلية في الاستفادة من قروض الصندوق للمجموعات الإنتاجية (Groupe d'Entreprises) التي تبني للعمل معاً على أساس جماعي (Clusters) لدعم التنافسية. كما تقترح الخطة أيضاً ارتباط هذا الصندوق بمجلس خاص بالتنافسية يمكن إنشاؤه لهذه الغاية.

٢-٢-٢- رفع مستوى أداء الخدمات العامة والقطاعات الاجتماعية

في إطار إيلاء الأولوية للشأن الاجتماعي بمعناه الواسع، ومراعاة للإيماء المتوازن بالتركيز على المناطق الأقل تطوراً، فإن تحديد الأولويات في اختيار مشاريع الخدمات العامة والقطاعات الاجتماعية جاء نتيجة دراسة أوضاع هذه الخدمات في كافة المناطق اللبنانية، ومقارنتها بالحد الأدنى المقبول لدى البلدان ذات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المماثلة للبنان.

وبالقياس إلى هذه المقارنات تبين بأن القطاعات الرئيسية مثل المياه، المياه المبتذلة، حركة النقل على الطرقات اللبنانية، البيئة، ومعالجة النفايات الصلبة هي ما دون الحد الأدنى المقبول عالمياً. وفي المقابل فإن أوضاع بعض القطاعات مثل التربية، الصحة، الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسكن تعتبر مقبولة نسبياً.

ولقد استندت الخطة في تحديد المشاريع ذات الأولوية لتلبية الاحتياجات في القطاعات التي تحتاج إلى تطوير واضح لتصل إلى المقاييس المقبولة عالمياً، إلى:

- الخطط القطاعية (Plans sectoriels) المتوفرة حالياً في مجالات مياه الشرب والمياه المبتذلة، الطرق والأتوسترادات.
- تقييم ملفات المشاريع العائدة للقطاعات ذات الأولوية والمتوفرة لدى المجلس والإدارات العامة. مع لخط ضرورة استكمال ملفات المشاريع في حال عدم جهوزيتها وذلك بتأخير بدء التنفيذ سنة أو سنتين لهذه الغاية.

حظيت قطاعات المياه المبتذلة، مياه الشرب بما فيه السدود والبحيرات، والطرق والأتوسترادات بنسب عالية من الإنفاق بالقياس إلى القطاعات الأخرى.

وبصورة عامة، نرى بأن الخطة المقترحة تعكس الأهداف العامة المحددة لها:

- إن القطاعات الاجتماعية والخدمات التي تعكس الشأن الاجتماعي بمعناه الواسع قد حظيت بنسبة ٥٢% من مجمل الإنفاق المتوقع في الخطة.
- إن نسبة الإنفاق المتوقع على قطاعات البنية الإنسانية بلغت ٢٩%.
- خصصت الخطة للقطاعات الإنتاجية وبرامج دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص نسبة ١٩% من الإنفاق المتوقع.

بالإضافة إلى ذلك، إن النسب العالية من الإنفاق في قطاعات المياه المبتدئة، مياه الشرب بما في ذلك السدود والبحيرات، والطرق والايوتوسترادات، تعكس توجه الخطة نحو إزالة الإختناقات والقصور في هذه الخدمات في كافة المناطق اللبنانية توخياً للإئتماء المتوازن. ويهدف دعم هذا التوجه اقترح أن يصار أيضاً إلى تخصيص حوالي ٥٠٠-٥٥٠ مليون دولار أمريكي، أي حوالي ٨% من تقديرات الخطة، لتُصرف بالأولوية على المشاريع الاجتماعية ومشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة، وفي المناطق الأقل تطوراً، وأخيراً للمشاريع الطارئة في القطاعات المختلفة. وبذلك يمكن تلبية أي طلب مستجد لتنفيذ المشاريع التي تدعم الأهداف العامة التي توخّت الخطة تخطيطها.

جدول رقم ١٢-توزع اعتمادات الخطة الإنمائية الخماسية بحسب القطاعات

القطاع	المخصصات القطاعية ٢٠٠٥-٢٠٠٠ (١٠٠٠X دولار أمريكي)	الإنفاق المتوقع ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٠ (١٠٠٠X دولار أمريكي)
البنية التحتية		١,٦٩٣,٧٤٠
الكهرباء	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٥٥,٠٨٦	٥٥,٠٨٦
الطرق والايوتوسترادات	١,٧٣٦,٥٠٠	١,٤٣٦,٥٠٠
النقل والمباني الحكومية	١٦٢,١٥٤	١٢٢,١٥٤
الخدمات العامة والقطاعات الاجتماعية		٣,١٠٠,٣٤٨
التربية والشباب والرياضة	١٧٦,٦٩١	١٥٧,٤٤١
الثقافة والتعليم العالي	١٨٥,٩٨١	١٦٧,١٥١
التعليم المهني والتقني	١٨٥,٦٠٢	١٥٤,٧٢٩
البيئة	٢٨,٩٩٠	٢٨,٩٩٠
الصحة العامة	٧٤,٨٨٤	٧٤,٨٨٤
المياه والسدود والبحيرات	٨٨١,٨٥٥	٨٨١,٦٠٧
مياه الأمطار ومجاري الأنهار	٣٩٦,٣٣٣	٣٩٦,٣٣٣
المياه المبتدئة	١,١٣٩,٢٥٠	١,١٣٩,٢٥٠
النفائيات الصلبة	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠

القطاعات الإنتاجية		١,١١٧,٦٣٤
الزراعة	١٩٩,٧٠٠	١٩٩,٧٠٠
الري	١٣٠,٦٨٩	١٠٦,١٨٩
السياحة	١٢٠,٩٧٣	١١٣,١٧٣
الصناعة	١٩٦,٨٨٩	١٩٦,٨٨٩
الاقتصاد والتجارة	٩٨,١٦٨	٩١,٧٨٣
التكنولوجيا المتقدمة	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
العلاقات مع المغتربين	٦,٧٥٠	٦,٧٥٠
البحث العلمي	٣,٢٥٠	٣,١٥٠
المجموع العام	٦,٣٥٩,٧٤٥	٥,٩١١,٧٢٢

٢-٣- تمويل الخطة

إن الوضعية التمويلية الحالية لمشاريع الخطة يمكن تفصيلها كما يلي:

جدول رقم ١٣- الوضعية التمويلية لمشاريع الخطة

الإتفاق الإجمالي للخطة (دولار أمريكي)	الإتفاق للسنوات الخمس ٢٠٠٤-٢٠٠٠ (دولار أمريكي)	
٦,٣٥٩,٧٤٦,٠٠٠	٥,٩١١,٧٣٣,٠٠٠	المبلغ الإجمالي
١,٤٤١,١٧٠,٠٠٠	١,٣٨٠,٦٧٧,٠٠٠	التمويل الخارجي
١,٣٣٠,٤٨٦,٠٠٠	١,٢٧٥,٧٥٩,٠٠٠	قروض
١١٠,٦٨٤,٠٠٠	١٠٤,٩١٨,٠٠٠	هبات
٤,٩١٨,٥٧٦,٠٠٠	٤,٥٣١,٠٤٦,٠٠٠	التمويل المحلي
٥٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٢٥,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق البلدي المستقل
٤,٣٩٣,٥٧٦,٠٠٠	٤,٠٠٦,٠٤٦,٠٠٠	من الموازنة العامة

فيكون العبء المالي بنتيجة الخطة على الموازنة العامة (أي القروض والإنفاق المباشر من الموازنة العامة) ٥,٧٢٤,٠٦٢,٠٠٠ دولار أمريكي للخطة بمجملها و ٥,٢٨١,٨٠٥,٠٠٠ دولار أمريكي للإنفاق المرتقب خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وحيث أن القروض الخارجية للسياحة والصناعة التي تبلغ حوالي ٦٠ مليون دولار أمريكي ستسدد من قبل المستفيدين من القطاع الخاص، فإنها بالتالي لن تشكل مديونية على الدولة. لذلك فإن العبء المالي الصافي للخطة على الموازنة العامة هو ٥,٦٦٢ مليون دولار أمريكي للخطة بمجملها و ٥,٢٢٨ مليون دولار أمريكي للإنفاق على مدى السنوات الخمس ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

ومن المؤمل ألا يصل العبء المالي الفعلي إلى الأرقام أعلاه، إذا أخذنا بالاعتبار بأن القيمة الفعلية للعقود النهائية تقل قيمتها عادةً عن الكلفة المقدرة في ظل المنافسة الحالية ما بين المتعهدين. ونأمل أن ينتج عن هذه المنافسة وفر قد يصل إلى حوالي ٨٠٠-١٠٠٠ مليون دولار أمريكي.

وفي حال أن الواردات الفعلية للخرينة العامة لم تتطابق مع تقديرات خطة الإصلاح المالي، فإنه من الممكن تخفيف الطلب على السيولة من الموازنة العامة خلال السنوات الخمس القادمة من خلال:

-أما الاعتماد على التمويل بواسطة المتعهد (Contractor Financing) مع تمديد فترة السداد إلى ما بعد السنوات الخمس.

-أو إعادة برمجة تنفيذ مشاريع الخطة لتصبح فترة التنفيذ ست سنوات بدلاً من خمس. إلا أنه من المفضل أن يتقرر ذلك من خلال مراجعة شاملة لوتيرة التنفيذ للخطة في العام ٢٠٠٢.

-أو اللجوء إلى القروض الخارجية لتوسيع المدى الزمني للإنفاق المطلوب من الموازنة العامة.

كما تضمنت الخطة بعض المشاريع التي يمكن إشراك القطاع الخاص في تمويلها سواءً عن طريق BOT أو ما شابه، خاصةً في قطاعات الكهرباء، الطرق والايوتوسترادات، ومياه الشرب. وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه المشاريع حوالي ٢٦٨٤ مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تأمين الإنفاق المطلوب لصيانة وتشغيل المنشآت المستجدة من جراء تنفيذ الخطة. إذ أن العديد من مصادر التمويل يشدد على ضرورة تأمين استمرارية عمل هذه المنشآت من خلال حسن الصيانة والتشغيل. والتقدير الأولي لهذه النفقات خلال سنوات الخطة يصل إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي تضاف إلى المخصصات الحالية لنفقات الصيانة والتشغيل في الإدارات والمؤسسات المعنية.

٣- المساعدات الخارجية

عمد لبنان، منذ العام ١٩٩٢، إلى التوسع بعقد القروض الخارجية الميسرة والعادية، لتمويل مشاريعه الإنمائية. وقد بلغت قيمة هذه القروض الموقعة بين لبنان والدول المقرضة ومؤسسات التمويل العربية والأجنبية والدولية خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩) ٥٥٢٤,٧ مليون د.أ. وقد أنفق منها ١٨١٥,٣ مليون د.أ. لإنجاز ١٣١٢ مشروعاً، في حين يستكمل حالياً مجلس الإنماء والإعمار المشاريع المتبقية (٥٠٢) وقيمتها ٣٦٧٣,٢ مليون د.أ.، أنفق أكثر من ثلثها حتى الآن. (أنظر الجدول التالي رقم ١٤)

جدول رقم ١٤- المشاريع الموقعة والمنجزة وقيد الإنجاز ما بين ١/١/١٩٩٢ و ١٩٩٩/١٢/٣١ (بملايين د.أ.)

القطاعات		إجمالي المشاريع		المشاريع المنجزة		مشاريع قيد الإنجاز	
العدد	الاعتمادات	العدد	القيمة المالية	العدد	القيمة	العدد	القيمة
							التقدم %
٦٣	١,٣٥٥,٦	٥٣	٥٠٤,١	١٠	٨٥١,٥	٨٨	
٨٨	٧٩٧,٩	٨٣	٣١٨,٤	٥	٤٧٩,٥	٩٣	
١٢٧	٥٥٠,٩	٧١	١٩٠,٦	٥٦	٣٦٠,٣	٦٩	
٥٤٦	٤٨٧,٠	٤٦٠	٢١٨,٧	٨٦	٢٦٨,٣	٣٤	
١٢٠	١٤٥,٩	٦٩	٤٧,٩	٥١	٩٨,٠	٥٧	
١٥	٢,٥	١٤	٢,٥	١	٠	٠	
١٣	٣,١	١٢	١,٤	١	١,٧	٩٠	
٣١	٥٤,٨	١٢	٨,٤	١٩	٤٦,٣	٧	

وقد بلغت قيمة السحوبات من القروض الميسرة والهبات الخارجية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) ٩٠٦ مليون د.أ.، أنفقت على الأوجه التالية (بالنسب المئوية):

الطاقة	١٩,٩
الصحة	١٥,٧
التنمية الاجتماعية	١٤,٤
التربية	١٢,٢
النقل	٨,٨
التنمية الريفية	٨,٧
التنمية الإدارية	٥,٥
مساعدات إنسانية	٥,١
الاتصالات	٤,٠
غير ذلك	٥,٧

وتوزعت بحسب مصادر التمويل بالنسب التالية:

الاتفاقات الثنائية	٥٣%
الهيئات من خارج نظام الأمم المتحدة	٣٢,٨%
وكالات الأمم المتحدة	٦,٤%
المنظمات غير الحكومية	٧,٨%

جدول رقم ١٥- توزيع إجمالي القروض الموقعة مع البنك الدولي ١٩٩٢-٢٠٠٠ (مليون دولار أمريكي)

القرض/المشروع	قيمة القرض	السحوبات المتزاكمة	سحوبات ١٩٩٩	سحوبات ٢٠٠٠ (النصف الأول)
الطوارئ	٢٢٥	١٨٥,١	١٩,٢	٣,١
الري	٥٧,٢٣	٢٣,٤	٦,٤	٣,٥
تعزيز الدخل	١٩,٩٤	٨,١	٢,٣	٠,٨
القطاع الصحي	٣٥,٧	٥,٣	٠,٩	١,١
النفائيات	٥٥	٤,٤	٢,٩	٠,٢

الصلبة/البيئة				
الإصلاح الإداري	٢٠	٧,٣	٢,١	١,٠
الطرق	٤٢	٦	٢,٥	٢,١
الزراعة	٣١	٤,٦	٠,٧	١,٤
الكهرباء	٦٥	٤٠	١١,٥	٦,١
التعليم المهني والتقني	٦٣	٠,٢	٠	٠,٢
التعليم العام	٥٦,٥٧	٠	٠	٠
المجموع ^٨	٦٧٠,٤٤	٢٨٤,٤	٤٨,٥	١٩,٥

جدول رقم ١٦ - توزيع قروض البنك الدولي للاستثمار ١٩٩٤-١٩٩٩ (مليون يورو)

المشروع	تاريخ التوقيع	قيمة القرض (مليون يورو)
مرقأ بيروت	١٩٩٤	١٩
مطار بيروت	١٩٩٤	٨٠
الخدمات الجوية	١٩٩٥	١٠
قطاع المياه	١٩٩٥	٦٠
الكهرباء	١٩٩٦	١٦
المياه الصلبة/طرابلس	١٩٩٧	١٠٠
الأتوتوستراد الشمالي الساحلي	١٩٩٧	٢٠
تجديد الفنادق	١٩٩٨	٣٠
تحديث الصناعة	١٩٩٩	٣٠
المجموع		٣٦٥

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

^٨ في شهر حزيران ٢٠٠٠ وقعت الحكومة اللبنانية والبنك الدولي مشروع قرض بقيمة ٨٠ مليون د.أ. لتمويل مشاريع بين تخية في عدد من البلديات